

الإطار البيئي والاجتماعي  
لعمليات تمويل المشروعات  
الاستثمارية

عدم التمييز والإعاقة

مذكرة  
الممارسات  
الجيدة

الطبعة الأولى  
المنشورة في يونيو/حزيران 2018

قام كل من أفشان خواجه (OPSES) وأن - كاترين أرنولد (OPSES) بقيادة عملية الإعداد الشامل لهذه المذكرة المعنية بالممارسات الجيدة مع فريق عمل يضم تشارلوت فويسوا ماكلين - نهلابو (GSUGL)، وجانيت لورد (الجامعة الأمريكية)، وإليزابيث سميث (OPSES)، وماريا إلينا غارسيا مورا (GSU04)، وكولين سكوت (OPSES). وتم إثراء هذه المذكرة من خلال حلقات عمل عُقدت مع خبراء دوليين متخصصين في تقييم الأثر الاجتماعي والإعاقة، وقام البنك الدولي باستضافة هذه الحلقات في طوكيو في فبراير/شباط 2016، وفي فيينا في يونيو/حزيران 2016، وفي برلين في يونيو/حزيران 2017. وقام الصندوق الاستئماني الإسكندنافي بتمويل جزء من تكاليف هذه الحلقات.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	<b>CRPD</b>
التقييم البيئي والاجتماعي	<b>ESA</b>
خطة الالتزام البيئي والاجتماعي	<b>ESCP</b>
إطار العمل البيئي والاجتماعي	<b>ESF</b>
السياسة البيئية والاجتماعية	<b>ESP</b>
المعايير البيئية والاجتماعية (المعيار من 1 إلى 10)	<b>ESS</b>
مذكرات الممارسات الجيدة	<b>GPN</b>
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	<b>ICT</b>
خطة مشاركة أصحاب المصلحة	<b>SEP</b>
المهام والاختصاصات	<b>TORs</b>
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)	<b>CRPD</b>

## سهولة الوصول:

هي الدرجة التي يتسنى عندها لجميع الأشخاص، بما فيهم أصحاب الإعاقة، الوصول إلى البيئة المادية ووسائل النقل والمواصلات والمعلومات والاتصالات وغير ذلك من المرافق والتسهيلات والخدمات الأخرى المفتوحة أو المقدمة للجمهور.

## الإعاقة:

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن هؤلاء الأشخاص يضمنون "أولئك الذين لديهم إعاقات جسدية أو عقلية أو فكرية أو حسية طويلة المدى قد تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، وذلك في إطار تفاعلهم مع الحواجز المختلفة".

## التمييز:

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التمييز على أساس الإعاقة بأنه "أي تمييز أو استبعاد أو تقييد على أساس الإعاقة يكون غرضه أو أثره إضعاف أو إبطال الاعتراف بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة مع الآخرين، في الميادين السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر".

## التسلسل الهرمي للحد من

### المخاطر والآثار:

التنبؤ بالآثار وتفاديها والحد من الآثار المتبقية واستعواضها أو التعويض عنها.

## الترتيبات التيسيرية المعقولة:

تُعرف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الترتيبات التيسيرية المعقولة بأنها "التعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي لا تفرض عبئاً غير متناسب أو غير ضروري، والتي تكون هناك حاجة إليها في حالة محددة، لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها".

## تعميم الوصول للجميع

### (الوصول الشامل):

حق الوصول بدون عوائق للأشخاص من جميع الأعمار والقدرات، والذي ينبغي إدراجه في تصميم المشروع للمرافق الجديدة ومراجعتة بالنسبة للمرافق القائمة.

## الأمر التوجيهي

### لمجموعة البنك الدولي:

معالجة المخاطر والآثار على الأشخاص والشرائح المحرومة والمستضعفة والفئات الأولى بالرعاية.

# جدول المحتويات

1	مقدمة	1
1	الإطار البيئي والاجتماعي	1
2	عدم التمييز والإعاقة في الإدارة البيئية والاجتماعية	2
	2. تحديد النطاق	
3	مرحلة تحديد النطاق	3
3	الأسئلة الرئيسية	3
4	المهام والاختصاصات	4
4	رسم خريطة تحدد أصحاب المصلحة	4
5	البيانات	5
	3. التقييم	
6	مرحلة التقييم	6
8	مؤشرات خط الأساس	8
9	المناطق الهشة التي تعج بالصراعات	9
10	توصيات بشأن الأخلاقيات والسلامة	10
11	التسلسل الهرمي للحد من المخاطر والآثار	11
12	التدابير المختلفة	12
	4. التنفيذ والرصد والتقييم	
13	التنفيذ	13
Error! Bookmark not defined.	الرصد	
13	التقييم	13
	5. مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات	
Error! Bookmark not defined.	الرصد	
14	تخطيط مشاركة أصحاب المصلحة	14
15	مجتمع الإعاقة غير متجانس	15
	الملحق 1: مصادر المعلومات	
	الملحق 2: تحديد النطاق والتقييم في قطاعات مختارة	

## الإطار البيئي والاجتماعي

وفق الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، عزز البنك التزامه بالعمل ضد التحيز والتمييز إزاء الأشخاص والشرائح والعمال المتضررين من المشروعات والمتأثرين بها، وتحسين فرص التنمية، لا سيما للأشخاص والشرائح المحرومة أو المستضعفة والفئات الأولى بالرعاية. وتترافق مذكرات الممارسات الجيدة للبنك الدولي مع الإطار البيئي والاجتماعي لدعم تنفيذه. وتركز هذه المذكرة على قضايا تمويل المشروعات الاستثمارية ذات الصلة بالتمييز بسبب الإعاقة. وتم إعداد مذكرات الممارسات الجيدة في إطار شراكة مع مستشارين متخصصين من داخل البنك الدولي ومن خارجه، وقد تم تصميمها على نحو يسمح بمراجعتها وتحديثها بصفة دورية عندما يكون ذلك ملائماً. وينبغي قراءة هذه المذكرة جنباً إلى جنب مع الإطار البيئي والاجتماعي، بما في ذلك السياسة والمعايير البيئية والاجتماعية (المعايير من 1 إلى 10)، والمذكرات الإرشادية المرفقة. وتمت الإشارة على نحو محدد في السياسة وفي المعايير البيئية والاجتماعية إلى القضايا ذات الصلة بالإعاقة.

"تلعب التنمية الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي دوراً بالغ الأهمية في جميع الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها البنك الدولي وفي تحقيق التنمية المستدامة... ويعني الاحتواء تمكين جميع الأفراد من المشاركة في عملية التنمية والاستفادة منها. ويشمل الاحتواء وضع سياسات لتعزيز تكافؤ الفرص وعدم التمييز..."

ويعني التمييز على أساس الإعاقة خلق تمييز أو استبعاد أو تقييد يكون له غرض أو تأثير من شأنه إضعاف أو استبعاد الشخص ذي الإعاقة من أن يكون على قدم المساواة مع الآخرين، مما قد يؤدي إلى تعزيز التأثيرات السلبية للمشروع أو الحد من منافع المشروع أو القدرة على الإعراب عن التعليقات أو الشواغل أثناء مشاركة أصحاب المصلحة.

ومن الممكن أن يكون التمييز مباشراً أو غير مباشر. ومن أمثلة التمييز المباشر حرمان طفل كفيف من الالتحاق بالمدرسة. ويشير التمييز غير المباشر إلى التمييز غير المقصود الناجم عن ممارسات ليست مصممة للاستبعاد، ولكن ينجم عنها هذه النتيجة، مثل إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة في مكان اجتماعات من غير الممكن الوصول إليه، ما ينجم عنه حرمان الأفراد ذوي الإعاقة الجسدية من المشاركة فيه. وغالباً ما يكون الاستبعاد غير المباشر ضمن السياسات والأعراف والمعايير المؤسسية.

ويعمل الإطار البيئي والاجتماعي على تعزيز

التزام البنك بتحديد الأفراد والشرائح المستضعفة أو المحرومة والأولى بالرعاية، بما في ذلك أصحاب الإعاقة الجسدية أو العقلية، وتقييم المخاطر المحتملة والآثار السلبية التي يمكن أن تؤثر عليهم بشكل غير متناسب، فضلاً عن الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منافع المشروع.

وقد يؤدي تحديد المشروع وتقييمه على نحو مسبق ورصده ومتابعته دوراً في تنفيذ الالتزامات على مستوى المشروع في إطار خمس آليات محددة:

أ. المهام والاختصاصات المتعلقة بالتقييم البيئي والاجتماعي

- ب. عملية التقييم البيئي والاجتماعي نفسها  
 ج. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي  
 د. من خلال إدارة المخاطر التكميلية  
 ه. المتابعة والرصد والتقييم أثناء التنفيذ.

علاوة على ذلك، تحدد خطة إشراك أصحاب المصلحة أصحاب المصلحة ذوي الاحتياجات المحددة، وتشرح كيفية الإفصاح عن المعلومات، ويتم تصميم عملية الإشراك كي تكون هادفة.

### عدم التمييز والإعاقة في الإدارة البيئية والاجتماعية

يتم تقديم الإرشادات والتوجيهات الخاصة بتحليل تضمين قضايا الإعاقة في التقييم البيئي والاجتماعي من خلال 3 مبادئ تمثل ركيزة للإطار البيئي والاجتماعي:

- أ. ضرورة تفادي احتمال زيادة قابلية تأثر ذوي الإعاقة سلباً بالمشروع أو التخفيف من ذلك؛  
 ب. إمكانية تزويدهم بالقدرة على الاستفادة من منافع المشروع، ويشمل ذلك فرص العمل عندما تكون مهاراتهم ملائمة لها، مع توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة؛  
 ج. ضرورة تضمين أصحاب المصلحة من الشرائح المحرومة والمستضعفة والأولى بالرعاية في عملية الإفصاح عن المعلومات وعملية التشاور على نحو هادف.  
 وينبغي أن يحدد التقييم البيئي والاجتماعي فرص تضمين إجراءات إمكانية الوصول والتيسير على المعوقين في تصميم المشروع، عندما تكون ذات جدوى من الناحية المالية والفنية، في حالة تحديد مخاطر وأثار الإعاقة بوصفه جزءاً من الأثار المحتملة للمشروع.

ينبغي الشروع في التقييم البيئي والاجتماعي في أسرع وقت ممكن بهدف تحديد القضايا وإحداث التأثير على تصميم المشروع.



#### الإطار 2: إمكانية الوصول

تشير إمكانية الوصول إلى الدرجة التي يتسنى عندها لجميع الأشخاص بما فيهم أصحاب الإعاقة الوصول إلى البيئة المادية ووسائل النقل والمواصلات والمعلومات والاتصالات وغير ذلك من المرافق والتسهيلات والخدمات الأخرى المفتوحة أو المقدمة للجمهور.

ومن الممكن أن تؤدي تدابير التخفيف السليمة ليس إلى وجود مشروع شامل للجميع وحسب، بل أن تعكس ممارسات دولية جيدة، وبإمكانها زيادة الوعي بقضايا الإعاقة والحاجة إلى إجراءات تيسيرية للشرائح المستضعفة والأولى بالرعاية. وهذه التدابير وإن كانت مصممة لذوي الإعاقة فإنها في الغالب تحقق منافع لشرائح المجتمع الأخرى أيضاً. على سبيل المثال، يمكن أن تفيد حافلات النقل ذات السلاسل المنخفضة والأجزاء المائلة في تقاطعات الشوارع أو ممرات المشاة الأبناء الذين يسبرون ومعهم أطفالهم في عربات الأطفال.

وقد يتضمن تخفيف مخاطر وأثار الإعاقة تدابير متباينة لذوي الإعاقة عند تطبيق متطلبات المشروع أو النظام. والهدف من منع التمييز وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة، إن دعت الحاجة إليها، هو الحد من الأثار السلبية المتأتبة من المشروع وتمكين ذوي الإعاقة من زيادة قدرتهم على الاستفادة من مشروعات التنمية.

### مرحلة تحديد النطاق

تسمح مرحلة تحديد النطاق بالفهم المبني للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المعتادة المحتملة للمشروع بالنسبة لنوعية المشروع والموقع والسياق الخاص به.

ويلعب تحديد النطاق العديد من الأدوار بالنسبة للإعاقه، فهو- أولاً- يحدد قضايا المشروع ذات الصلة وأصحاب المصلحة المتضررين، ويشمل ذلك الأفراد أو الشرائح المستضعفة والأولى بالرعاية. وقد يبدأ أيضاً بتحديد المعوقات المحتملة التي ينبغي تقييمها، مثل الاتجاهات والسلوكيات، أو الأعراف، أو قيود الاتصالات، أو القيود القانونية أو الإخفاق في تنفيذ الإجراءات الوقائية القانونية أو المعوقات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى استبعاد ذوي الإعاقة من الاستفادة من المشروع أو التي قد تجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالآثار السلبية المتأتبة من المشروع. ومن خلال فهم سياق المشروع والأطر المؤسسية والقانونية، من الممكن أن يستعرض التقييم البيئي والاجتماعي ما إذا كانت منطقة المشروع منطقة يواجه فيها ذوو الإعاقة مخاطر تمييز عالية.

**وتعتبر الإعاقة قضية شاملة غالباً ما تجري معالجتها بصورة نمطية على نحو مهترئ عبر الأطر القانونية.** وهذا هو الحال حتى عندما يكون هناك قانون وطني للإعاقه وأو سياسة أو خطة عمل خاصة بالإعاقه. وبالتالي، يتعين أن يحدد التقييم البيئي والاجتماعي القوانين واللوائح ذات الصلة بالمشروع وقوة العمل الخاصة به وأخذها في الاعتبار، ويشمل ذلك التشريع الخاص بعدم التمييز، وحماية الإعاقه، وقوانين (أكواد) البناء، وقانون الأسرة، وقوانين العمل، ولوائح الإسكان. ويجب أن تعمل متطلبات البنك الدولي على تعزيز الحقوق والمتطلبات الحالية، وتحديد الفجوات، حيثما جددت، من أجل المزيد من الحماية الإضافية.

**والإعاقه مصطلح عام يغطي العديد من القضايا والمحددات المختلفة؛ ومن الضروري تحديد الاحتياجات الخاصة وتدابير التخفيف ذات الصلة بمنطقة المشروع والتمييز بينها في التقييم البيئي والاجتماعي.** وهناك أنواع عديدة من الإعاقه، ولا يمكن تعميم الآثار وتدابير التخفيف. على سبيل المثال، إذا كان هناك عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في منطقة المشروع، قد يفكر المقترض في طبع بعض معلومات المشروع في صورة كبيرة أو باستخدام طريقة برايل أو إيجاد شخص لمقابلة مجموعة ما لمناقشة المشروع وآثاره وأساليب التخفيف من هذه الآثار. وفي الوقت نفسه، قد تحتاج مدرسة الصم الموجودة على طريق مواصلات المشروع إلى معلومات مكتوبة عن الجداول الزمنية للمواصلات، وقد يزود المقاولون/السائقون مركباتهم بإضاءات تحذيرية. وقد تختلف الآثار بالنسبة لأنواع المختلفة من الإعاقه، ولا يجب تجميعها جميعاً معاً.

### الأسئلة الرئيسية

**تطرح عملية تحديد النطاق أسئلة رئيسية لتحديد ماهية المخاطر والفرص المرتبطة بالمشروع.** وتتضمن الأسئلة الخاصة بالإعاقه ما يلي:

- أ. ما هي الآثار الاجتماعية المحتملة؟ وهل هناك آثار يمكن أن تمس ذوي الإعاقة على نحو غير متناسب؟
- ب. ما هي التدابير التي يتعين اتخاذها لضمان حصول ذوي الإعاقة على إمكانية الوصول الكامل إلى منافع المشروع؟
- ج. كيف يستطيع المقترض أن يضمن التعيين والتوظيف على نحو غير تمييزي؟
- د. ما هي أخطار الصحة والسلامة التي تفرضها أنشطة المشروع والتي يمكن أن تؤثر بشكل غير متناسب على ذوي الإعاقة؟
- هـ. ما هي الإستراتيجية التي يجب على المقترض تنفيذها لضمان اشتغال الأشخاص ذوي الإعاقات، والتشاور معهم على نحو هادف في أنشطة إشراك أصحاب المصلحة، مع ضمان قدرتهم على الوصول إلى آليات النظم المتعلقة بالمشروع على نحو يتسم بالعدل والإنصاف؟
- و. كيف يمكن للمقترض أن يضمن المشاركة الكاملة والفعالة من جانب ذوي الإعاقة طوال مدة التنفيذ؟



## المهام والاختصاصات

يؤدي تحديد النطاق إلى وجود مهام واختصاصات تفصيلية للتقييم البيئي والاجتماعي. ويساند البنك الدولي هذه العملية بتقديم أمثلة ومشورة بشأن الممارسات الجيدة لإيجاد شروط مرجعية تحقق ما يلي فيما يتعلق بالإعاقة:

- تحديد الأفراد أو الشرائح المحرومة أو المستضعفة والأولى بالرعاية في المشروع حسب السياق البيئي والاجتماعي والقطاع المعني، ويشمل ذلك ذوي الإعاقة؛
- تقييم المخاطر والآثار المحددة بالنسبة للأفراد أو الشرائح المحرومة أو المستضعفة والأولى بالرعاية وتحديد تدابير التخفيف المختلفة حسب الحاجة؛
- تحديد أي احتياجات أو مساندة محددة للسماح للأفراد أو الشرائح المحرومة أو المستضعفة والأولى بالرعاية بالوصول إلى معلومات حول المشروع والمشاركة في عملية إشراك أصحاب المصلحة.

عند تحديد أصحاب المصلحة المحرومين والمستضعفين، يجب أن تشير المهام والاختصاصات، إن أمكن وحيثما يكون مجديًا، إلى وجود أخصائي تنمية اجتماعية ضمن فريق العمل القائم على إعداد التقييم البيئي والاجتماعي لتقييم قابلية التأثير بالأخطار وتقديم المشورة بشأن التخفيف من هذه الآثار.

## رسم خريطة تحدد أصحاب المصلحة

يجب أن تتسم الخريطة التي تحدد أصحاب المصلحة بالحساسية إزاء أولئك الذين قد يواجهون عوائق مجتمعية على أساس الإعاقة داخل منطقة المشروع، حتى إذا لم يكونوا قد حددوا أنفسهم على أنهم معوقون. وقد يواجه الأفراد الوصم بالعار والتمييز عند إلحاق صفة "معوق" بهم، ومن هنا يفضلون عدم وصفهم بذلك.

ويجب أن تحدد خطة إشراك أصحاب المصلحة أولئك الذين يحتاجون إلى دعم إضافي للمشاركة في المشاورات، دون تصنيفهم، نظرًا لأن هذا الأمر يتسم بالحساسية. والأمر المهم هو تحديد الأفراد والشرائح المستضعفة الذين قد يتأثرون بالمشروع، وتقييم الآثار والتخفيف منها وفقًا لمتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية.

وعند رسم خريطة تحدد أصحاب المصلحة ذوي الإعاقة، يجب أيضًا إيلاء الاهتمام لأفراد الأسرة و/أو مقدمي الرعاية الذين يقدمون المساندة لأسرة معيشية لديها شخص معوق. وهم غالبًا غير قادرين على المشاركة في عملية إشراك أصحاب المصلحة بسبب مسؤولياتهم بشأن تقديم الرعاية. وقد يكون لمقدمي الرعاية آثار متباينة؛ على سبيل المثال، عند ضرورة إعادة توطين شخص معوق، قد يؤدي ذلك إلى إحداث أثر غير متناسب إذا لم يتم تضمين مقدم الرعاية في خطة إعادة التوطين، حتى لو كان خارج حدود منطقة إعادة التوطين. وأيًا ما كان الأمر، فإن النقاش مع مقدمي الرعاية والمنظمات ليس بديلًا عن أهمية التشاور المباشر مع ذوي الإعاقة.

وقد ارتبطت بعض قطاعات المشروعات التي يمولها البنك الدولي تقليدياً بمخاطر تمييز أعلى فيما يتعلق بذوي الإعاقة. ويقدم الملحق 2 نظرة عامة على هذه القطاعات ويسلط الضوء على أسئلة رئيسية مختارة لفهم المخاطر المحتملة للتمييز بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ لكن أيًا ما كان الأمر، فإن كل مشروع يعد منفردًا، وله سياق خاص قد يختلف عن سياقات المشروعات الأخرى.

ويجب أن تشير عملية تحديد النطاق إلى وجود ذوي الإعاقة والمخاطر المختلفة المحتملة من آثار المشروع، والطبيعة المتناسبة لهذه المخاطر، والقبول الاجتماعي من جانب المجتمع المحلي، والتصور العام من جانب الجمهور. وقد تتضمن عملية تحديد هذه القضايا مزيًا من الخرائط الاجتماعية وتحليل أصحاب المصلحة وفهمًا ميدنيًا لخصائص المجتمع المحلي. ويجب أن يتناول التقييم البيئي والاجتماعي المخاطر والآثار وكذلك الفرص المرتبطة بالإعاقة والتمييز على مستويين: مستوى استثمارات المشروع لتوفير بنية تحتية أو خدمات يمكن الوصول إليها؛ والمستوى المؤسسي لتحديد احتياجات البلد المعني التي تجعله أكثر شمولًا للجميع دون استثناء لأحد.

وقد تتضمن عملية تحديد النطاق تحليلًا للبيانات الثانوية، والأبحاث الحالية، ومقابلات معلوماتية رئيسية، والخبرة السابقة للهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع. ومن شأن استعراض خصائص المجتمع المحلي تحديد السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي (أي المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر على صنع القرار والصراع الاجتماعي والسلوك المجتمعي).

ويعد فهم اتجاهات التيار العام والجماعات المهيمنة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة مهمًا لفهم كيف يمكن أن يؤثر وصمهم بالعار على قدرتهم على المشاركة في منافع المشروع، أو المشاورات، أو الإعراب عن الشواغل أو رفع المطالب. ويمكن مزج هذا التحليل مع تحليلات الجوانب الأخرى الخاصة بقابلية التأثير بالمخاطر.

## البيانات

عند تقييم سياق الإعاقة داخل البلد المعني، قد يكون من الصعب الحصول على بيانات كمية أو الاعتماد على دقة هذه البيانات. وقد لا يرغب بعض ذوي الإعاقة في توصيف أنفسهم باعتبارهم معوقين. وبالمثل، فإن العديد من أنواع الإعاقة "مخفية" (مثل إعاقة النمو، والإعاقة التي لم يتم تشخيصها أو معالجتها، والعديد من أنواع الإعاقة النفسية والاجتماعية)، ولا يمكن التحقق من الإعاقة من خلال الملاحظة البسيطة. وبحسب تقرير منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي حول الإعاقة،<sup>1</sup> تبلغ نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 15% وفق التقديرات العالمية. ويجب أن يعمل التقييم البيئي والاجتماعي على تحديد الأشخاص المستضعفين المحتمل تعرضهم لأخطار والتأثر بها، ويجب أن يتم تضمين التخفيف من هذه الأخطار في المشروع، عند الاقتضاء.

### الإطار 3: الإعاقة العقلية

1. يجب ألا يركز تحديد الأشخاص أو المجموعات ذات الإعاقة على الإعاقة الجسدية فحسب، بل على جميع أنواع الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة العقلية. وغالبًا ما يتم استبعاد ذوي الإعاقة العقلية وقد لا يرغبون مطلقًا في تحديد احتياجاتهم مقارنة بالأشخاص ذوي الإعاقة الأخرى.
2. بالإضافة إلى الإعاقة العقلية الموجودة في منطقة ما، يمكن للمشروعات التي تؤدي إلى حدوث تغييرات كبيرة في المجتمعات المحلية (على سبيل المثال، مشروعات البنية التحتية الكبيرة أو المشروعات التي تغير الأعراف الاجتماعية) أن تزيد من الضغط النفسي والاجتماعي في المجتمع، وهذا يمكن أن ينعكس في صورة تعاطي مواد الإدمان (المخدرات)، والعنف المنزلي، والاضطرابات المجتمعية، والآثار الأخرى التي قد تؤثر على الصحة العقلية.
3. قد يكون من الصعب تحديد مشكلات الإعاقة العقلية، وقد لا يكون هناك العديد من المنظمات التي تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية مثل أنواع الإعاقة الأخرى. ومن الأهمية تحديد برامج الصحة العقلية المجتمعية، أو مصادر المعلومات الأخرى، والعمل مع الأخصائيين الاجتماعيين لتحديد الضغوط المحتملة التي قد يساهم المشروع فيها وإجراءات التخفيف المناسبة والمشاورات اللازمة.

وعلى الرغم من هذه القيود والمحددات، فإن البيانات الكمية المستمدة من مؤشرات محددة للإعاقة، مثل انتشار التعليم، والمدارس التي يمكن الوصول إليها، وفرص العمل، والأماكن العامة التي يمكن الوصول إليها، والنقل والمواصلات هي نقطة انطلاق جيدة لفهم توفر البيانات وإحراز تقدم في إشراك ذوي الإعاقة. وحتى يتسنى التغلب على تحديات جودة البيانات، يمكن أن يؤدي الانخراط المبكر مع المنظمات المحلية أو الوطنية التي تضم ذوي إعاقة أو الذين يعملون نيابة عن ذوي الإعاقة إلى استكمال هذا التحليل. كما أن الانخراط المبكر مع منظمات وجمعيات الإعاقة المحلية أو الوطنية، وخاصة المنظمات الممثلة التي يديرها ذوو الإعاقة يمكن أن يؤدي إلى استكمال هذا التحليل. كما يمكن أن تساعد إستراتيجيات مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد المنظمات لتقديم المشورة بشأن مجموعات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأفضل طريقة لفهم الآثار والمخاوف والشواغل التي قد تكون ذات صلة بالمشروع.

وفي نهاية مرحلة تحديد النطاق، يقدم البنك الدولي تصنيفًا مبدئيًا للمخاطر الاجتماعية للمشروع (عالية أو كبيرة أو متوسطة أو منخفضة)، ويشمل ذلك مخاطر محددة للأفراد أو الشرائح المستضعفة، ومن بينهم أصحاب الإعاقة، كما أنه يسلط الضوء على أي احتياجات بشأن تعزيز القدرات المؤسسية وتدابير بناء القدرات ومعالجة فجوات البيانات التي يجب أن تأخذ قدرًا أكبر من التقييم.

<sup>1</sup> [http://www.who.int/disabilities/world\\_report/2011/en/](http://www.who.int/disabilities/world_report/2011/en/).

## مرحلة التقييم

يتسع نطاق مرحلة التقييم ليشمل تناول القضايا المحددة في مرحلة تحديد النطاق، بما في ذلك التحليل المؤسسي والقانوني، وتحديد الأشخاص والشرائح المحتمل تضررهم من المشروع على نحو أكثر تفصيلاً، وتقييم الآثار الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة المحتملة. ويحدد الإطار البيئي والاجتماعي تدابير محددة لعدم التمييز بهدف التصدي للتمييز ضد الأفراد أو الشرائح المحرومة أو المستضعفة والأولى بالرعاية، ومن بينهم أصحاب الإعاقة.

ويشمل عدم التمييز ضرورة ضبط وتكييف تصميم المشروع والمشاركة فيه على نحو معقول عندما يُثار التمييز كمشكلة محتملة، مع تطبيق مبادئ تعميم الوصول للجميع عندما يحقق ذلك الجدوى الفنية والمالية. ويلخص الجدول 1 الأحكام الرئيسية في المعايير البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تساعد في توجيه تقييم المخاطر والآثار الاجتماعية المحتملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

## الجدول 1: أمثلة على نقاط البدء الخاصة بتقييم الإعاقة في المعايير البيئية والاجتماعية من 1 إلى 10

## المعيار البيئي والاجتماعي 1. تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها

- إجراء تقييم بيئي واجتماعي لتحديد ذوي الإعاقة بين الأفراد أو الشرائح المحرومة أو المستضعفة والأولى بالرعاية.
- تقييم الآثار المختلفة المحتملة، والحواز التي تحول دون المشاركة في منافع المشروع، ويشمل ذلك فرص العمل (انظر المعيار البيئي والاجتماعي 2)، وتحديد كيفية معالجة هذه الآثار في تصميم المشروع أو من خلال الترتيبات التيسيرية المعقولة.
- مراجعة الإطار المؤسسي والقانوني، ويشمل ذلك تحديد احتمالية التمييز والاستبعاد على أساس الإعاقة والاعتراف بالطبيعة العامة والمهترنة في كثير من الأحيان لقوانين الإعاقة والأطر المؤسسية.
- تحديد مؤشرات المتابعة والالتزام بدمجها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وإدارة المقاولين، مع الاعتراف بالحاجة إلى تصنيف وتحليل البيانات على أساس الإعاقة.

## المعيار البيئي والاجتماعي 2. العمالة وظروف العمل

- إيضاح المتطلبات القانونية للتوظيف وما يخص الإعاقة، بما في ذلك الترتيبات التيسيرية المعقولة لمكان العمل.
- تحديد إجراءات وإستراتيجيات إدارة العمل وسياسات عدم التمييز ومدونة السلوك وسرية سجلات الموظفين التي قد تشمل الإعاقة أو المعلومات الطبية ومتطلبات الاختيار والتعيين.
- تحديد الممارسات التي من شأنها التمييز ضد العمال الذين يعانون من حالات طبية، مثل إجراء الفحوص أو العلاج على نحو قسري.
- مراجعة آلية تظلم العمال فيما يتعلق بمشكلات التحرش، والتمييز وإمكانية وصول العمال المعوقين إلى الخدمات والمرافق.
- تقييم ما إذا كانت سياسات مكان العمل تراعي أوضاع الأسرة (أي تقديم الرعاية لأفراد الأسرة ذوي الإعاقة).
- وضع سياسات لتيسير أوضاع العمال ذوي الإعاقة أو الأمراض طويلة الأجل ومن بينها فيروس ومرض الإيدز.
- تحديد المعوقات داخل المشروع (على سبيل المثال، الوصول إلى المباني، ووسائل النقل والمواصلات) والتدابير اللازمة لتلبية احتياجات العمال ذوي الإعاقة وتيسير أمورهم على نحو معقول.
- تحديد ما إذا كانت تُطبق سياسة ضد التمييز أو سياسة لتكافؤ الفرص، وما إذا كانت الإعاقة واردة ضمن التعريفات المنصوص عليها في هذه السياسة.
- إيضاح ممارسات التعيين في العمل والفصل منه وما إذا كان تدريب صانعي القرار يدعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تطبيق الإجراءات والتدابير المتعلقة بعدم التمييز وتحقيق تكافؤ الفرص، والالتزام بتحقيق الترتيبات التيسيرية المعقولة في مكان العمل، ويشمل ذلك الاختيار والتعيين، والتعويض وصراف المستحقات، والترقية، وإنهاء الخدمة أو التقاعد، وظروف العمل وشروط التعيين، والتكليف بالعمل وإقرار استلام العمل. وقد تتضمن هذه الترتيبات التيسيرية تقاسم الوظائف، ومغادرة مكان العمل لإجراء الفحوصات الطبية، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى التخلص من المعوقات المادية (مثل توفير مساحة عمل في الطابق الأرضي لشخص لا يستطيع صعود الدرج).
- تحديد تدابير الصحة والسلامة المهنية للوقاية من الأمراض أو الحوادث في مكان العمل لجميع العمال، لا سيما العمال ذوي الإعاقة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقيام بما يلزم في حالات الإخلاء والطوارئ وللعمال ذوي الإعاقة، ومن بينهم أولئك الذين لا يستطيعون سماع الإنذارات، أو الأشخاص الذين لا يستطيعون النزول من الدرج.

### المعيار البيئي والاجتماعي 3. الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته

- تحديد الآثار المختلفة للتلوث أو الأعطال في تقديم الخدمات على ذوي الإعاقة. على سبيل المثال، من الممكن أن يكون انقطاع التيار الكهربائي أو المياه أكثر خطورة على من يعتمدون على هذه الخدمات لأسباب صحية. وقد تصبح الطرق التي قد تتأثر بحركة البناء غير صالحة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
- تحديد الفرص المهيأة للتخلص من المعوقات في الإجراءات التدخلية المعنية بتحقيق كفاءة استخدام الموارد.

### المعيار البيئي والاجتماعي 4. الصحة والسلامة المجتمعية

- تطبيق مبادئ تعميم وصول الجميع إلى المباني والإنشاءات الجديدة في تصميم المشروع.
- التعرف على الأخطار الصحية والأمنية المختلفة التي تواجه ذوي الإعاقة في كل مرحلة من مراحل المشروع.
- تطبيق إجراءات وتدابير مختلفة في خطط الاستجابة والاستعداد للطوارئ لذوي الإعاقة والفئات المستضعفة والأولى بالرعاية.
- تحديد الآثار غير المتناسبة للمشروع على ذوي الإعاقة، وتحديد تدابير التخفيف منها، بما في ذلك تدابير السلامة المرورية وسلامة الطرق، والتدابير المختلفة في الاستجابة لحالات الطوارئ، وإجراءات التأهب والاستعداد.
- تقييم المخاطر العالية المحتملة للآثار المرتبطة بتدفق العمالة.

### المعيار البيئي والاجتماعي 5. الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية

- تقييم احتياجات ذوي الإعاقة فيما يتعلق بإعادة التوطين، ويشمل ذلك تعميم الوصول للجميع، وتدابير وإجراءات توفير المساكن الجديدة.
- يجب أن تحدد الدراسات الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في خطط عمل إعادة التوطين الأفراد الذين قد يواجهون آثارًا غير متناسبة للمشروع. وغالبًا ما يعاني أصحاب الإعاقة من زيادة التهميش الاقتصادي والاجتماعي. وعند تحديد التعويضات وتدابير المساعدة، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن استعادة سبل كسب العيش قد تكون أصعب بالنسبة لذوي الإعاقة من حيث الوصول إلى السلع والخدمات والقرب من منشآت العلاج الطبي والرعاية الصحية، وما إلى ذلك. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم عملية إعادة التوطين، وقد يشمل هذا أيضًا مساندة إضافية للفترة الانتقالية، وصراف بدل انتقال، والنظر في أوضاع أصحاب الإعاقة عند تصميم المساكن الخاصة بهم أو تحديد أولويات الموقع.

### المعيار البيئي والاجتماعي 6. حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

- تحديد الآثار المختلفة لفقدان التنوع البيولوجي أو فقدان سبل الوصول إلى الخدمات والمرافق على ذوي الإعاقة. وقد يعتمد أصحاب الإعاقة على الأدوية التقليدية وقد تتأثر سبل الوصول إلى الخدمات والمرافق بالمشروع خلال بعض المراحل.
- قد يؤثر تدفق عمالة المشروع أو موقع مرافق المشروع على التضخم وانخفاض جودة الموارد الغذائية المتاحة لمحدودي الدخل، مما يؤدي إلى المزيد من الآثار على الصحة.

### المعيار البيئي والاجتماعي 7. الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء

- التعرف على تدابير التخفيف من تزايد التمييز على أساس الإعاقة وتطبيق هذه التدابير.
- تحديد الفروق الثقافية فيما يتعلق بالإعاقة، ويشمل ذلك الأطر اللغوية والتصورية، وإعادة صياغة القضايا والآثار عند الحاجة، حتى يكون النقاش هادفاً.
- تحديد الشمول المناسب ثقافياً لذوي الإعاقة في مرحلتي التقييم وإجراء المشاورات، بما في ذلك مفهوم تعميم وصول الجميع إلى الخدمات والمرافق والقيود المحددة التي تم الوقوف عليها.
- في إطار التقييم البيئي والاجتماعي، يجب أن يوثق التقييم الاجتماعي العلاقات المعقدة التي يعيشها أصحاب الإعاقة من السكان الأصليين، سواء داخل مجتمعهم المحلي أو مع المجتمع العام. ومن الضروري أخذ طبيعة عملية صنع القرار الجماعي وغيرها من الخصائص الثقافية للمجتمعات المحلية الأصلية أو التقليدية في الحسبان عند إجراء المشاورات.

### المعيار البيئي والاجتماعي 8. التراث الثقافي

- تحديد أي آثار ثقافية قد تؤثر على ذوي الإعاقة، وتضمن تدابير محددة لتمكينهم من الوصول إلى المواقع ذات الأهمية الثقافية، وإدخال ما يلزم من مدخلات ضمن التغييرات التي يتطلبها المشروع، مثل تغيير مواقع المقابر.

### المعيار البيئي والاجتماعي 9. الوسطاء الماليون

- وضع وتنفيذ سياسات تتسق مع عدم التمييز على أساس الإعاقة وضرورة توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة عندما يحقق ذلك الجدوى الفنية والمالية، سواء فيما يقوم به الوسيط المالي أو في مشروعاته الفرعية.

### المعيار البيئي والاجتماعي 10. مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

- المطالبة بتدابير و/ أو مساعدة محددة لتسهيل المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة ذوي الإعاقة في المشاورات (على سبيل المثال، وسائل المشاركة، والمعلومات في أشكال يسهل الاطلاع إليها قبل فعاليات النقاش والمشاورات، وإمكانية الوصول إلى الأماكن) وذلك بهدف دمجها في خطة إشراك أصحاب المصلحة للمساعدة في تحقيق الاستعداد والمشاركة الهادفة.
- تحديد المنظمات والسلطات والجهات المعنية ومقدمي الخدمة (على سبيل المثال، مقدمي الخدمة الطبية في حالة عدم تواجد المنظمات) الذين يمكنهم المساعدة في تحديد ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وعلى جميع أصحاب المصلحة المشار إليهم دور يتعين القيام به لإيضاح القضايا والمشكلات ذات الصلة وأساليب الاتصال والتواصل بشأنها.
- مناقشة القضايا والمشكلات بصورة مباشرة مع ذوي الإعاقة، وليس فقط مع المنظمات التي تعمل نيابة عنهم. وغالباً ما يترك أصحاب الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم دون التحدث معهم.
- تطبيق إجراءات وتدابير لتسهيل مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الإعاقة، وكذلك في حالة تضرر عدد كبير من ذوي الإعاقة بسبب المشروع.

### مؤشرات خط الأساس

يجب أن تتضمن مؤشرات خط الأساس المتعلقة بالإعاقة في منطقة المشروع مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن مقارنة أثر المشروع مقابلها في المستقبل والبيانات التي يمكن أن تساعد في إثراء تصميم المشروع. ويجب أن تتضمن هذه المؤشرات المعلومات النوعية التي قد تكون أحدث عهداً، وتعطي المزيد من الإيضاح حول الأثر والفرص، لا سيما إذا كانت البيانات الكمية متقدمة أو غير مكتملة. وإذا كان من المرجح أن يتسبب المشروع في إحداث آثار مختلفة على ذوي الإعاقة، وهناك نقص في البيانات على المستوى الوطني

بشأن الإعاقة، قد يكون من الضروري جمع البيانات الأولية لفهم الاحتياجات، وتحديد الأضرار المحتملة، وضمان الاشتغال المناسب. وتتضمن الأمثلة على هذه البيانات تفشي ظاهرة الإعاقة، وأنواع الإعاقة، والقيود المفروضة على المشاركة (في القانون، والسياسات، والممارسة)، والمعوقات التي تحول دون الاشتغال التي يعاني منها أصحاب الإعاقة.

### المناطق الهشة والتي تعج بالصراعات

**تسترعى المناطق الهشة والتي تعج بالصراعات اهتماماً خاصاً.** ففي المناطق التي شهدت اضطرابات وصراعات اجتماعية، أو التي تُصنف على أنها مناطق ما بعد الصراع أو تعاني من أوضاع هشة، قد تكون النسبة المئوية لذوي الإعاقة بين السكان أعلى بكثير من البلدان التي لم تشهد هذه الأحداث.

وقد لا تكون نسبة السكان الذين يعانون من إعاقة مؤقتة أو دائمة أعلى فحسب، لكن متوسط أعمارهم قد يختلف بشكل كبير أيضاً مقارنة بالمواقع الأخرى. وفي المناطق التي لم يتم تصنيفها باعتبار أنها تعاني من أوضاع هشة أو صراع أو خارجة من صراع، من المتوقع أن يكون عدد الأشخاص، لا سيما الشباب في العشرينات والثلاثينات من العمر دافعا اقتصاديا قويا، لكن في مناطق الصراعات قد تلحق بهم إعاقات بسبب الأعمال العسكرية. علاوة على ذلك، قد تؤدي الآثار المدنية لهذه الصراعات إلى زيادة أعداد الأطفال والنساء والأشخاص من جميع الأعمار الذين يعانون من إعاقات بدنية كبيرة وأثار صحية نفسية، مثل الإجهاد والتوتر النفسي والاجتماعي مقارنة بمناطق أخرى لم تشهد هذه الآثار.

وبالإضافة إلى زيادة أعداد ونطاق ذوي الإعاقة، فإن التكلفة الاقتصادية والسياسية للصراع أو الهشاشة تزيد من احتمال تعرض الموارد اللازمة لمساندة الأشخاص ذوي الإعاقة لضغوط كبيرة أو تؤدي إلى توفير الحد الأدنى منها فقط، نظراً لأن أولوية الاهتمام تنصب على توفير المياه والكهرباء والأمن الغذائي والعلاج الطبي في حالات الطوارئ.

وبالنسبة للمشروعات في هذه المناطق، يجب إيلاء اهتمام خاص بتحديد الشرائح المستضعفة والأولى بالرعاية مثل ذوي الإعاقة، وتدابير التخفيف المتضمنة في المشروع. وتكون إجراءات التظلم غاية في الأهمية لفهم متى تكون مكونات المشروع أو إجراءات التخفيف من آثاره غير ناجحة، ومن المرجح أن تكون الإدارة التكيفية ضرورية لضبط إجراءات التخفيف وفق احتياجات المتأثرين أو المتضررين بحيث لا تتأثر الشرائح المستضعفة والأولى بالرعاية فعليًا على نحو غير مناسب بالمشروع.

#### الإطار 4: تعميم وصول الجميع إلى الخدمات والمرافق

كما ورد في التعريف المحدد في الإطار البيئي والاجتماعي فإن تعميم وصول الجميع إلى الخدمات والمرافق أو ما يُعرف بالوصول الشامل (Universal access) يعني (الوصول بلا عوائق للأشخاص من جميع الأعمار والقدرات في مواقف مختلفة ورهن ظروف مختلفة). وينبغي تطبيق مفهوم تعميم الوصول في التقييم البيئي والاجتماعي وفي تصميم المشروع عندما ينطبق على المرافق الجديدة حال تحقيق الجدوى الفنية والمالية. وينبغي إعادة النظر في تجديد المرافق القائمة لتوفير سبل الوصول إليها، لكن قد يكون الأمر أكثر صعوبة عند تهيئة سبل تعميم الوصول للجميع في المنشآت والمباني القائمة.

ويُنظر إلى مفهوم تعميم الوصول في المقام الأول على أنه إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية التي تشمل المساكن والمباني الخاصة، وكذلك الأماكن العامة أو المباني، والبيئة الاجتماعية، وخاصة في المكاتب الحكومية والخدمات.

ويمكن أن يرتبط تعميم الوصول أيضًا بإمكانية الوصول الجغرافي للأشخاص ذوي الحركة المحدودة، وكذلك الوصول إلى المعلومات والاتصال من خلال قنوات وأشكال تساعد ذوي الإعاقة على المشاركة في أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة. وتتناول مبادئ تعميم الوصول عددًا من قضايا التصميم والاتصالات. ويجب مراعاة ما يلي عند تعميم الوصول:

- مراعاة القدرات المتنوعة مع تجنب عزل المستخدمين أو وصمهم بالعار.
- ضمان الخصوصية والأمان والسلامة - تجنب المخاطر والتخلص منها.
- تشجيع الاستخدام المستقل، حيثما أمكن ذلك.
- سهولة الفهم دون الحاجة إلى معرفة القراءة والكتابة والمهارات اللغوية ومستويات التركيز.
- تقديم المعلومات بطريقة فعالة سواء بالنسبة للأشخاص المتأثرين أو للمستخدمين المحتملين الآخرين للتصميم (على سبيل المثال، يمكن للأمهات اللاتي يستخدمن عربات الأطفال استخدام وسائل النقل العامة منخفضة السلاسل أو المصممة لمستخدمي الكراسي المتحركة).

وقد يكون من المفيد وضع معيار استرشادي للمشروع مقابل مشروعات مماثلة تضمنت مبادئ تعميم الوصول للجميع، من خلال مقابلات مع الخبراء وآراء ومدخلات من جانب أصحاب المصلحة. وفي حالة عدم إمكانية تهيئة تصميم يناسب الجميع لأسباب مالية أو فنية، يجب أن تعكس معلومات المشروع هذا مع إيضاح الأسباب والمسوغات.

### توصيات بشأن الأخلاقيات والسلامة

عند جمع البيانات، من الضروري أن يُؤخذ في الاعتبار التوصيات الأخلاقية وتلك المعنية بالسلامة لحماية سرية البيانات المشتركة. وقد تكون هناك حالات تخفي فيها الأسر عدد أفرادها من ذوي الإعاقة إذا تخوفوا من الإيداع القسري في مؤسسة رعاية أو الوصم بالعار من جانب المجتمع المحلي، أو المزيد من استبعاد الفرد أو الأسرة. وكما هو الحال في جمع البيانات الاجتماعية الأخرى، ينبغي أن يكون لذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الرعاية الحق في عدم المشاركة، أو تقديم معلومات دون الإفصاح عن الهوية أو من خلال الغير، على سبيل المثال منظمة مجتمعية، كما يجب إحاطتهم علمًا بكيفية استخدام ما يقدمونه من معلومات.

وعند صياغة التقييم البيئي والاجتماعي، ينبغي أن ينظر التقييم إلى المشروع بطريقة متكاملة أخذًا في الاعتبار نطاق المشروع وحجمه وتعقيده ونوعه بالإضافة إلى طبيعة وأهمية الآثار الاجتماعية. ويجب على المقترض أيضًا تحليل القدرة المؤسسية وتعقيد الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك جودة وكمية الموارد البشرية؛ وأي سجل إنجاز يخص تنفيذ مشروع مماثل. وينبغي أيضًا مراعاة القضايا السياقية التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ المشروع (أي التغييرات المقترحة في التشريعات، والاضطرابات الاجتماعية، وعدم الاستقرار الإقليمي). وتؤثر بعض القضايا السياقية على الآثار الاجتماعية وقد تكون معالجتها بالكامل خارج نطاق المشروع.

## التسلسل الهرمي للحد من المخاطر والآثار

يعتمد الإطرار البيئي والاجتماعي نهجاً يتسم بالتسلسل الهرمي للحد من المخاطر والآثار، ويهدف هذا النهج إلى تجنب المخاطر والآثار، لا سيما عندما تقع بشكل غير متناسب على الأفراد أو الشرائح المحرومة أو المستضعفة والأولى بالرعاية. ويوضح الجدول 2 بعض عناصر تقييم آثار الإعاقة والتخفيف من حدتها وفقاً للتسلسل الهرمي للتخفيف، مع إدراك أن موقف تدابير التخفيف في التسلسل الهرمي قد يختلف حسب سياق المشروع.

الجدول 2: تطبيق التسلسل الهرمي للحد من آثار الإعاقة	
آثار/تدابير الإعاقة	التسلسل الهرمي للحد من المخاطر والآثار
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد أصحاب المصلحة ذوي الإعاقة وتصميم عمليات الإفصاح عن المعلومات وعمليات المشاركة لإدراجها على نحو هادف، ويشمل ذلك تحديد آثار المشروع التي يمكن توقعها وتجنبها.</li> <li>• تحديد الأخطار المحتملة أو أبعاد التصميم التي يتعذر الوصول إليها والتي قد تُعرض ذوي الإعاقة لمخاطر أو آثار سلبية.</li> <li>• بناء مفهوم تعميم الوصول للجميع ضمن تصميم المشروع لتجنب الآثار على ذوي الإعاقة.</li> <li>• تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساندة إضافية للمشاركة في عملية المشاورات، مثل تسهيل النقاش في المناطق أو المنازل دون الحاجة إلى السفر إلى الاجتماعات التي تُعقد في مناطق نائية أو بعيدة.</li> <li>• التشاور مع المنظمات المعنية بالإعاقة، ويشمل ذلك المنظمات الممثلة لذوي الإعاقة.</li> </ul>	<p><b>التنبؤ بالمخاطر والآثار على ذوي الإعاقة وتفاديها</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد خيارات الحد من آثار المشروع على ذوي الإعاقة.</li> <li>• تحسين التنقيف بشأن مخاطر المشروعات وقضايا السلامة المرتبطة بمواقع ومرافق المشروع، وسلامة الطرق، مع إيلاء اهتمام خاص للشرائح المستضعفة والأولى بالرعاية، مثل الأطفال والمسنين والمعوقين، وكذلك أسرهم ومقدمي الرعاية لهم.</li> <li>• التشاور مع المنظمات المعنية بذوي الإعاقة حول كيفية الحد من الآثار.</li> </ul>	<p><b>الحد من الآثار أو تقليلها</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطبيق تدابير السلامة وعرض خيارات بشأن إمكانية الوصول لمعالجة المشكلات الخاصة بالآثار المتبقية التي لا يمكن تجنبها أو الحد منها بصورة أكبر من ذلك.</li> <li>• تقديم معلومات عن المشروع بطرق مختلفة مثل المطبوعات ومن خلال شبكات الإذاعة وشبكة الإنترنت.</li> <li>• تطبيق تدابير محددة لتخفيف الآثار على الأسر المعيشية.</li> <li>• تطبيق إجراءات تظلم يسهل متابعتها لصالح العمال وأفراد المجتمع ذوي الإعاقة وإحاطة الجميع بذلك، والسماح بتقديم شكاوى دون الإفصاح عن الهوية وحماية سرية أصحاب الشكاوى.</li> </ul>	<p><b>التخفيف</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير الموارد للتعويض عن الخسارة مثل النقل المؤقت للمعوقين خلال فترة أعمال البناء.</li> <li>• عند إعادة توطين ذوي الإعاقة، يجب توفير المعدات أو تطبيق تدابير الوصول بما يتفق مع مبادئ تعميم الوصول للجميع، ومتابعة الفاعلية وتعديل الإجراءات حسب الحاجة.</li> </ul>	<p><b>الاستعاض أو التعويض</b></p>



## التدابير المختلفة

**ينبغي أن يسلط التقييم البيئي والاجتماعي الضوء على التدابير المختلفة لإدراجها ضمن تصميم المشروع بهدف تمكين ذوي الإعاقة من الاستفادة من المشروع وتدابير التخفيف.** وعند تقييم التدابير التي سيتم إدراجها، يجب أن يراعي التقييم البيئي والاجتماعي ما يلي:

أ. **التوقيت:** من شأن دمج تدابير التجنب والتخفيف في تصميم المشروع في مرحلة مبكرة المساعدة في خفض تكاليف المشروع وأساليب التوعية والتواصل والمشاورات مع إحداث فروق كبيرة وجوهريّة فيما يخص شمول المشروع للجميع. وغالبًا ما تكون تكاليف دمج إمكانية الوصول في تصميم المشروع أقل بكثير من المتوقع (على سبيل المثال، أقل من 1% من التكلفة الإجمالية للمشروع). وعادة ما تكون تكلفة تزويد مرفق ما بترتيبات تكيف في وقت لاحق أعلى مقارنة بالقيام بذلك في وقت مبكر، وعندئذٍ تكون الخيارات محدودة.

ب. **درجة التعقيد:** تعتبر أسباب التمييز معقدة وغالبًا ما تكون متداخلة بقوة في الثقافة. ومن غير الممكن معالجة العديد من المشكلات بسهولة من خلال مشروع منفرد. وأيًا ما كان الأمر، ثمة فرصة للمشروع لإثبات فوائد معالجة القضايا المتعلقة بالتمييز والإعاقة منذ البداية. ومن خلال التواصل عبر عملية تحديد النطاق والتقييم، سيتمكن أصحاب المصلحة من المساعدة في تحديد الإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها وترجيح الأولويات عند تحديد البدائل.

ج. **الجدوى:** ينبغي تقييم التدابير اللازمة لدمج تعميم الوصول في تصميم المشروع وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل من الناحيتين الفنية والمالية. ومن شأن الجدوى الفنية تقييم قدرة المشروع على دمج عناصر التصميم المرتبطة بتعميم الوصول ضمن المشروع. ومن المرجح أن يكون ذلك مختلفًا بالنسبة لمشروعات المباني الجديدة مقارنةً بمشروعات تجديد المرافق القائمة. وتأخذ الجدوى المالية في الاعتبار التكلفة الإضافية فيما يتعلق بتكاليف المشروع ومنافع النواتج بالنسبة للأثر.

**وتجري مناقشة توصيات التقييم البيئي والاجتماعي مع المقترض، وسيتم إدراج ملخص النتائج ضمن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. وتحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي تدابير وإجراءات موقوتة وضرورية حتى يحقق المشروع الامتثال المرجو. ويجب أن تتضمن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وأدوات الإدارة النواتج المحدد التي تتسم بإمكانية القياس والتحديد والتحقيق والواقعية وإمكانية تحقيقها في إطار زمني محدد. وعندما تكون هناك مخاطر استبعاد متبقية من فوائد المشروع بالنسبة لذوي الإعاقة، ينبغي أن تحدد وثائق المشروع الجهود المبذولة لإدارة هذه الآثار والقيود التي يتم التصدي لها، مع توصيف الآثار المحتملة طويلة الأجل في السياق المناسب. ويجب الإفصاح عن مسودة خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وفق الترتيبات الواردة في خطة مشاركة أصحاب المصلحة.**

## 4. التنفيذ، والرصد، والتقييم

### التنفيذ

يجري رصد ومتابعة المشروع طوال مدته من خلال إعداد التقارير ذات الصلة، وزيارات الموقع، والحصول على معلومات من الغير، على سبيل المثال من خلال التظلمات المقدمة ومن خلال المجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان التواصل مع أصحاب المصلحة المستضعفين والأولى بالرعاية، على سبيل المثال، ذوي الإعاقة، وذلك أثناء تنفيذ المشروع ومتابعته لفهم ما إذا كان التقييم صحيحاً في تنبؤاته المعنية بآثار المشروع وما إذا كانت تدابير التخفيف والإجراءات المتفق عليها قد حققت نجاحاً كما هو مخطط لها.

وينبغي، بقدر الإمكان، تصنيف وتحليل مؤشرات الرصد لتتبع الآثار المختلفة، مثل تلك المتعلقة بذوي الإعاقة. وقد لا تكون المؤشرات التي تم تحليلها وتصنيفها ذات جدوى دائماً أو قد لا تكون مرغوبة إذا كان من الممكن أن يجعل جمعها السكان عرضة لمزيد من الاستبعاد أو الوصم بالعار. وعندما يكون الأمر على هذا النحو ولا تتوفر بيانات خط الأساس، تكون هناك بدائل أخرى لمتابعة التقدم، مثل المسوحات الاستقصائية وتقييم المظالم ذات الصلة بالمشروع والمتابعة المستقلة والنقاش غير الرسمي مع المنظمات التي تعمل مع ذوي الإعاقة.

وفي حالة استخدام المسوحات الاستقصائية، يجب طرح نفس الموضوعات المتعلقة بالسرية أو عدم الكشف عن الهوية التي تم تناولها أثناء عملية تحديد النطاق والتقييم من أجل حماية هوية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. ويتم استخدام طرق مبتكرة للحصول على آراء تقييمية، مثل البرامج الإذاعية الجماهيرية لحماية الكشف عن الهوية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المظالم التي يتم تقديمها من خلال آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع وآليات التظلم الخاصة بالعمال تعطي بيانات غنية حول القضايا ذات الاهتمام وكيفية التعامل معها. وقد تتيح المقابلات مع العمال المزيد من المعلومات، لكن حتى إذا تم ضمان إخفاء الهوية، فقد يكون العمال ذوو الإعاقة مترددين في رفع الشكاوى الرسمية.

### الرصد

**بناء على نتائج الرصد، قد يجري إدخال تعديلات على خطط الإدارة أو الالتزامات إزاء البنك الدولي.** وتدرك الإدارة التكيفية الطبيعية الديناميكية لعملية إعداد المشروع وتنفيذه، فضلاً عن البيانات سريعة التغير التي يعمل فيها البنك. وبالإضافة إلى إظهار الاحتياجات المتغيرة التي تنشأ في إطار عملية الرصد، قد تتطلب التغييرات في تصميم المشروع أو الأحداث غير المتوقعة أو التغييرات التنظيمية أو السياسية تغييرات في النهج البيئي أو الاجتماعي الأصلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بآثار الإعاقة وعدم التمييز.

**دور وحدة إدارة المشروع / وحدة تنفيذ المشروع:** تقوم وحدة إدارة المشروع / وحدة تنفيذ المشروع بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تحديد الأفراد والشرائح المستضعفة والأولى بالرعاية، مثل ذوي الإعاقة. ويتولى المقترض، عن طريق وحدة إدارة المشروع / وحدة تنفيذ المشروع، مسؤولية تنفيذ المعايير البيئية والاجتماعية والانخراط مع أصحاب المصلحة، ويستمر هذا طوال مدة تنفيذ المشروع.

وسيساعد استمرار الانخراط مع أصحاب المصلحة على تحديد القضايا أو إجراءات التخفيف الإضافية مع تنفيذ المشروع. ووفق المذكرة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي رقم 1، ستقوم وحدة إدارة المشروع / وحدة تنفيذ المشروع بتطبيق مهارات التنمية الاجتماعية الملائمة على هذه المهام، على سبيل المثال، الاستعانة بمتخصصين بما يتناسب مع مستوى المخاطر.

### التقييم

**الرصد والتقييم:** في إطار عملية التقييم البيئي والاجتماعي، ينبغي أن يخطط المشروع عملية رصد ومتابعة وتقييم أداء المشروع والتزاماته. وإذا كان للمشروع، وفق تقييمه، أثر كبير على ذوي الإعاقة، ينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم خطة الرصد والتقييم.

**رفع التقارير:** عند رفع التقارير إلى البنك الدولي بشأن تنفيذ الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة والأولى بالرعاية ومن بينهم ذوو الإعاقة، والتأكيد على ما إذا كانت الآثار وتدابير التخفيف المخططة كافية أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال تعديلات مطلوبة على الأهداف العامة للمشروع والالتزامات البيئية والاجتماعية المتفق عليها.

## 5. مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

### الرصد

يؤكد البنك الدولي أهمية المشاركة المنفتحة والشفافة والمستمرة والشاملة للجميع بين المقترض وأصحاب المصلحة في المشروع باعتبار ذلك عنصرًا أساسيًا للممارسات الدولية الجيدة والتصميم والتنفيذ الفعالين المستدامين للمشروع.

ويمثل أصحاب المصلحة مصادر معلومات قيمة عن الظروف البيئية والاجتماعية المحلية ويمكنهم إبراز أولوياتهم فيما يتعلق بالآثار ذات الصلة ومنافع المشروع. كما يمكن أن يكونوا شركاء مهمين ويساعدون في تحديد نجاح نواتج المشروع. ولهذا أهمية خاصة عند تقييم الآثار على الموضوعات والمسائل الحساسة مثل الممارسات التمييزية.

### تخطيط مشاركة أصحاب المصلحة

عند التخطيط لعملية مشاركة أصحاب المصلحة، وفي إطار عملية تحديد أصحاب المصلحة، يجب أن تقوم خطة إشراك أصحاب المصلحة بتوثيق الأفراد والفئات المستضعفة والأولى بالرعاية وتشرح كيف سيتم تقديم المعلومات لهم والتشاور معهم على نحو هادف.

ومن شأن مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى الفعاليات الخاصة بمشاركة أصحاب المصلحة، مثل الاجتماعات العامة، تحقيق منفعة إضافية تتمثل في إبرازهم بوصفهم أناسا قد يكونون عرضة للتأثر بأحد المشروعات، والذين ينبغي أن تؤخذ مخاوفهم وأفكارهم بعين الاعتبار. وأيًا ما كان الأمر، إذا لم يكن ذلك ممكنًا بسبب قيود المكان، ينبغي توفير فرص بديلة لعقد اجتماعات أصغر في المواقع التي يعاني فيها الأشخاص من إعاقات، مثل المنازل لكبار السن أو المنشآت الطبية التي يرتادها الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج.

وبالإضافة إلى عملية الإفصاح والتشاور الرئيسية، يجب أن تكون هناك معلومات واضحة لذوي الاحتياجات الخاصة بشأن الاتصال بمدير المشروع المعني، مع وجود آلية لمعالجة المظالم الخاصة بالمشروع بهدف إيضاح القيود على المعلومات أو الوصول إلى عمليات التشاور. وحيثما يكون ملائمًا، يمكن أن تكون الاستشارات البديلة فعالة للغاية، ويمكن أن تمنح ذوي الإعاقة القدرة على الإعراب عن آرائهم وإيصال أصواتهم.

#### الإطار 5: الاعتبارات الخاصة بإمكانية الوصول بالنسبة لمشاركة أصحاب المصلحة

- عندما يكون أصحاب الإعاقة جزءًا من عملية مشاركة أصحاب المصلحة، يجب التشاور بشكل وثيق مع منظمات الإعاقة ومقدمي الخدمات الطبية لتحديد متطلبات إمكانية الوصول إلى الخدمات. وكلما كان ممكنًا، يجب التشاور مباشرة مع الشخص (الأشخاص) المشاركين في النشاط لضمان تلبية متطلباتهم الخاصة. ويجب أن تؤخذ الاعتبارات العامة التالية في الحسبان.
- يجب أن تكون المواد متاحة بالصيغ واللغات المطلوبة لتحقيق المشاركة الهادفة، على سبيل المثال، المستندات في صيغة إلكترونية، وطريقة برايل، والطباعة الكبيرة، والصيغ سهلة القراءة والفهم بمستوى مناسب من التفاصيل الفنية. ومن الضروري النظر بعين الاعتبار في العروض التقديمية الشفوية لأصحاب المصلحة ذوي الإعاقة البصرية.

### الإطار 5 (تكملة): الاعتبارات الخاصة بإمكانية الوصول بالنسبة لمشاركة أصحاب المصلحة

- عند استخدام العروض التقديمية للشرائح والصور الفوتوغرافية والخرائط والمساعدات البصرية الأخرى، يجب مراعاة احتياجات أصحاب المصلحة المكفوفين أو الذين يعانون من إعاقة أخرى في الرؤية. ويمكن عقد اجتماع منفصل للاطلاع على المواد عن طريق الوصف اللفظي للرسومات وغيرها من العناصر المرئية بشكل لفظي أثناء العروض التقديمية مع أصحاب المصلحة المعنيين حتى يتسنى لهم طرح أسئلة إضافية والحصول على الإيضاحات اللازمة.
- عند عقد اجتماعات مباشرة وجهاً لوجه وعقد الاجتماعات الهاتفية أو الدورات التدريبية، يجب التأكد من تخصيص الوقت الكافي، وأن ذوي الإعاقة يفهمون ما يقوله الآخرون ويمكنهم إيصال أفكارهم الخاصة من خلال ترتيبات بشأن ترجمة لغة الإشارة، وتقديم شروحات على الصور أولاً بأول، أو من خلال من يقدمون المساعدة بشأن الاتصال والتواصل، حسب الحاجة. ومن شأن التواصل مع أصحاب المصلحة ذوي الإعاقة قبل الاجتماع أن يسمح لهم بتقديم الأسئلة مقدماً بحيث يمكن الإجابة عليها أثناء الاجتماع.
- عند اختيار أماكن الاجتماعات أو الدورات التدريبية أو الفعاليات الأخرى، يجب أن تتضمن معايير اختيار المكان:
- اختيار المكان الذي لا يتطلب صعود الدرج أو السير من خلال الممرات الضيقة، والذي يحتوي على غرف ذات مساحة كافية ومرافق مناسبة من أجل هؤلاء الذين يعانون من إعاقة في الحركة.
- ينبغي أن يكون المشاركون قادرين على الوصول إلى المكان باستخدام وسائل نقل فاعلة من حيث التكلفة ويمكن الوصول إليها وأمنة.
- في كثير من الحالات، قد يكون أصحاب الإعاقة مترددين في طرح قضايا محددة في اجتماع أو مكان كبيرين. وفي العديد من الحالات، تكون القضايا المثارة تخص على نحو محدد ما يرتبط بها من آثار واحتياجات، ويكون عقد اجتماع أصغر أكثر إيجابية لفهم مخاوفهم وشواغلهم.

### مجتمع الإعاقة غير متجانس

**يُتسم مجتمع الإعاقة بأنه غير متجانس - فهناك العديد من الأنواع، والدرجات، والخبرات الفردية المختلفة للإعاقة.** لذلك تتسم عملية التشاور التي تمثل الجميع بأنها حافلة بالتحديات نظراً لعدم قدرة العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو الحركية، على سبيل المثال، على التحدث نيابة عن جميع الأشخاص الذين يعانون من هذه الإعاقات. وينبغي أن تؤدي العمليات الخاصة بمشاركة أصحاب المصلحة إلى الوصول إلى مجموعة واسعة من ذوي الإعاقة قدر الإمكان. وينبغي أيضاً، وإلى أقصى حد ممكن، تناول علاقة الإعاقة بالعوامل الأخرى والعوامل المتعددة التي يمكن أن تزيد من الضعف وقابلية التأثر بالأخطار، مثل الفقر ونوع الجنس والعمر والإعاقة (التداخل). فعلى سبيل المثال، قد يكون أصحاب الإعاقة الذين يعيشون في مناطق ريفية معزولين بشكل خاص.

**وغالباً ما تتطلب مشاورات أصحاب المصلحة مع ذوي الإعاقة أساليب اتصال وتواصل متعددة.** وينبغي التشاور مع ذوي الإعاقة والمنظمات ومقدمي الخدمة الذين يساندونهم بشأن احتياجاتهم أو أولوياتهم فيما يتعلق بالاتصال والتواصل.

**وعلى الرغم من الجهود القصوى المبذولة في تصميم وتنفيذ المشروعات، سيتم رفع التظلمات، ومن المهم إدارة هذه المظالم على نحو يتسم بالاحترام وفي الوقت المناسب.** ومن المطلوب أن يكون لدى المشروع آلية تظلم للعمال واليئة أخرى للمتضررين من المشروع. ويجب أن يقوم فريق العمل بإحاطة الجمهور المعني بمثل هذه الآليات ورفع التقارير حول تنفيذها. ويجب أن تتسم آلية التظلم بسهولة الوصول إليها واشتمالها للجميع. وقد يحجم أصحاب الإعاقة عن الإعراب عن شواغلهم ومخاوفهم سواء في مكان العمل أو من خلال الآلية المتاحة للجمهور. ويجب أن تكون هناك طرق متعددة للإعراب عن الشواغل والمخاوف، ومن بينها ضمان تحقيق السرية.

### الإطار 6: الاعتبارات الخاصة بإمكانية الوصول بالنسبة لمشاركة أصحاب المصلحة

- تحديد الأطراف الفاعلة الرئيسية على المستوى الحكومي ومستوى المجتمع المدني.
- إشراك المنظمات التي تمثل الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون من إعاقات متنوعة، بما في ذلك الفئات التي تمثل ذوي الإعاقة الفردية، وجماعات الدعوة والمناصرة، والمنظمات الشاملة، والمنظمات الموجودة في المناطق النائية والريفية حتى تتسم عملية المشاورات بأنها تمثل الجميع.
- تسهيل مشاركة ذوي الإعاقة الذين قد يتعرضون للتمييز في مجتمعاتهم المحلية، مثل النساء والأطفال ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقات العقلية أو الذهنية والأشخاص من الأقليات العرقية ذوي الإعاقة واللاجئين ذوي الإعاقة، أو الذين يعانون من سمات أخرى قد تزيد من الإقصاء والاستبعاد، مثل مستوى الفقر أو الهوية أو الميول الجنسية، وكذلك من يعيشون في المناطق الريفية أو الحضرية وما إلى ذلك.
- تقديم المساندة والترتيبات التيسيرية المعقولة بالنسبة للمكان، ومواد التشاور وبناء القدرات لتسهيل مشاركة الأشخاص الذين يعانون من جميع أنواع الإعاقات في عمليات التشاور وصنع القرار.
- تعزيز مشاركة المنظمات التي تمثل ذوي الإعاقة في مشاورات المجتمع المدني الأوسع نطاقاً.

**وتعني معالجة مظالم أصحاب المصلحة ذوي الإعاقة مراعاة الحاجة المحتملة إلى الترتيبات التيسيرية المعقولة.** وقد يعني هذا، على سبيل المثال، اتخاذ تدابير لضمان قدرة ذوي الإعاقة على إيصال معلومات بشأن شواغلهم ومخاوفهم بلغتهم الخاصة، مثل لغة الإشارة و/ أو من خلال استخدام الوسائل والخدمات المساعدة. وينطبق هذا أيضاً على إمكانية الوصول فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة في الرد على الأسئلة والاستجابة للمتطلبات. ويجب أن تأخذ آليات التظلم في الحسبان أنه ليس بمقدور جميع المتضررين من أي مشروع إنمائي قراءة مواد مطبوعة، وقد يطلبون مطبوعات كبيرة أو طريقة برايل، أو عقد اجتماع لشرح نتائج البحث والتقصي.

### الاتفاقيات والمعاهدات

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة في 13 ديسمبر/كانون الأول 2006 والتي دخلت حيز التنفيذ في 3 مايو/أيار 2008. <https://www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities-2.html>
- معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معوقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات المعتمدة في 28 يونيو/حزيران 2013 ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر/أيلول 2016. [http://www.wipo.int/treaties/en/text.jsp?file\\_id=301016](http://www.wipo.int/treaties/en/text.jsp?file_id=301016)

### التوجيهات والإرشادات

- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري: مذكرة توجيهية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 9 د فرق العمل القطرية وشركاء التنفيذ. [http://www.un.org/disabilities/documents/iasg/undg\\_guidance\\_note\\_final.pdf](http://www.un.org/disabilities/documents/iasg/undg_guidance_note_final.pdf)
- Amate, E. Alicia, and Armando J. Vasquez, eds. 2006. *Discapacidad: Lo que todos debemos saber*. Washington, DC: Organización Panamericana de la Salud. <http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/166080/9275316163.pdf;jsessionid=0DEE311BFC1AE33822878B27C0D186FA?sequence=1>
- إرشادات مؤسسة التمويل الدولية للبيئة والصحة والسلامة 2.1 بشأن الصحة والسلامة المهنية وتصميم مكان العمل. <http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/554e8d80488658e4b76af76a6515bb18/Final%2B-%2BGeneral%2BEHS%2BGuidelines.pdf?MOD=AJPERES>

### مطبوعات/ روابط

- صفحة ويب عن الإعاقة: <http://www.worldbank.org/en/topic/disability>
- صفحة ويب عن دمج الإعاقة في المشروعات: <http://www.worldbank.org/en/topic/disability/brief/integrating-disability-into-world-bank-operations>
- البنك الدولي. 2013. *أهمية الاشتغال: أساس الرخاء المشترك*: (نسخة مسبقة)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- البنك الدولي. 2008. *تصميم للجميع: الآثار المترتبة على عمليات البنك الدولي، واشنطن العاصمة: البنك الدولي*. [http://siteresources.worldbank.org/DISABILITY/Resources/Universal\\_Design.pdf](http://siteresources.worldbank.org/DISABILITY/Resources/Universal_Design.pdf)
- البنك الدولي. 2016. "أمر توجيهي: معالجة المخاطر والآثار على الأشخاص والشرائح المحرومة أو المستضعفة والفئات الأولى بالرعاية. البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 4 أغسطس/آب. <https://policies.worldbank.org/sites/ppf3/PPFDocuments/e5562765a5534ea0b7877e1e775f29d5.pdf>
- مؤسسة ديزاين فور أول/تصميم للجميع (Design for All Foundation): <http://designforall.org/>
- المنظمة الوطنية للمكفوفين الإسبان (ONCE): <http://www.once.es/new/otras-webs/english/ONCEfundation>

### الأدوات

- فريق واشنطن التابع للأمم المتحدة المعني بإحصاءات الإعاقة وقائمة الأسئلة القصيرة لمجموعة واشنطن لقياس الإعاقة. <http://www.washingtongroup-disability.com/>
- مصفوفة المعلومات الأسترالية. <https://www.and.org.au/>
- أداة تحديد المخاطر المرتفعة للمفوضية العليا للاجئين: <https://emergency.unhcr.org/entry/124731/identifying-persons-with-specific-needs-pwsn>

## الملحق 2: تحديد النطاق والتقييم في قطاعات مختارة

### التعليم

#### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- هل هناك ممارسات تمييزية في التحاق ومشاركة الطلاب ذوي الإعاقة؟
- هل المناهج مصممة على نحو يتيح المشاركة للجميع (أي المناهج الدراسية، والفعاليات الاجتماعية، والرحلات المدرسية)؟
- هل يتسنى للجميع الوصول إلى البنية التحتية والخدمات المدرسية (أي إجراءات السلامة ومناطق اللعب والنظافة العامة والصرف الصحي والمختبرات والأنشطة خارج المناهج الدراسية)؟
- هل وسائل النقل والمواصلات إلى المدرسة ميسورة (أي الحافلات، وطرق الوصول، والممرات)؟
- هل يمكن الوصول بسهولة إلى المواد التعليمية؟ أو هل هناك أدوات مساعدة لدعم الطلاب؟
- هل التربية الخاصة تمثل برنامجًا منفصلًا؟ وهل هذا له ما يبرره/ مرغوب؟ وهل تقدم التربية الخاصة منهجًا ملائمًا لسوق العمل أو التعليم العالي؟
- هل المعلمون ومديرو المدارس مؤهلون لتدريس الطلاب ذوي الإعاقات؟
- هل هناك حالات من الترهيب والتحرش والإيذاء للطلاب ذوي الإعاقة؟
- هل يتوقع أن يفوق أولياء الأمور موارد هائلة للسماح للأطفال ذوي الإعاقة بالمشاركة في المدرسة؟ وهل هناك أي مساندة من الحكومة أو المنظمات الأخرى؟
- كيف يتم إجراء الاختبارات واستخدامها لتأهيل الطالب الذي يعاني من إعاقة؟ وما هي التدابير المعمول بها لاحترام سرية النتائج؟ هل الشخص الذي يقوم بإجراء الاختبار مؤهل؟
- هل ممارسات توظيف أعضاء هيئة التدريس والإداريين تشمل الجميع ولا تستثني أحدًا؟

### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

#### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- كيف يتسنى لذوي الإعاقة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما هي الأدوار التي تقوم بها هذه التكنولوجيا في حياتهم؟ وهل هناك فجوة رقمية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التوزيع المتفاوت للمنافع من خلال التكيف مع التكنولوجيا؟
- هل المعايير الفنية في البلد المعني على قدم المساواة مع متطلبات تعميم الوصول للجميع؟ وهل هناك متطلبات لتشجيع التشغيل البيئي مع التكنولوجيات المساعدة؟
- في حالة تطوير نظام جديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هل تشتمل شروط الترخيص على بنود/ متطلبات بشأن إمكانية الوصول إلى الخدمة؟ وهل تنص قواعد المشتريات العامة (المناقصات والمزايدات الحكومية) على توفير سبل الوصول إلى الخدمات والمرافق؟
- هل أصحاب المصلحة على وعي بنطاق حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها ومؤهلون لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع إشراك ذوي الإعاقة؟
- هل تتوفر حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللغات المحلية (أي برامج تحويل النص إلى كلام وبرامج التعرف على الصوت باللغة المحلية)؟
- هل يسهل الوصول إلى موقع المشروع؟

### الصحة والتغذية والسكان

#### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- هل هناك إجراءات معمول بها لضمان قيام المرضى بالموافقة قبل اتخاذ إجراءات طبية حيوية؟
- هل يمكن الوصول إلى المنشآت بما في ذلك أدوات التشخيص وطاولات الفحص والمعدات الطبية ومعرفة قواعد النظافة الصحية ومرافق الصرف الصحي والعلاج الطبيعي ومراكز العلاج؟ وهل هناك وسائل نقل يسهل الحصول عليها للوصول إلى العيادات ومراكز إعادة التأهيل؟ وهل المسافة إلى هذه المراكز الصحية معقولة؟ وهل هناك موقع مركزي لجميع التخصصات أم أنه من الصعب الحصول على رعاية صحية متكاملة؟

- هل يسهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة (بما في ذلك التشخيص والعلاج) (أي الطباعة الكبيرة، والمواد متاحة بطريقة برايل، واللغة البسيطة، و مترجمو لغة الإشارة)؟ وهل توجد أي قيود قانونية أو إدارية لا تسمح لذوي الإعاقة باتخاذ القرار أو المشاركة فيه بشأن علاجهم ورعايتهم؟
- هل تراعي الإجراءات الإدارية الحاجة المحتملة إلى مزيد من الوقت لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والاهتمام بهم؟
- ما الإجراءات المتبعة لحماية سرية البيانات - خاصة إذا كان المساعدون الشخصيون أو مترجمو لغة الإشارة موجودين؟
- هل يستفيد أصحاب الإعاقة بنفس القدر من الخدمات الوقائية (بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة وما بعد الولادة، ونظافة الأسنان، والكشف عن الأمراض المزمنة والفحوصات الصحية، وما إلى ذلك)؟
- هل هناك سياسة عدم تمييز للحصول على الخدمات؟ وهل تتم توعية وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في مجال الأنشطة المجتمعية؟
- هل توجد عوائق أمام محو الأمية الصحية؟ وهل تراعى حملات التوعية والوقاية وتعزيز الصحة العامة (أي التطعيم، واختبار فيروس الإيدز مجاناً، وبرامج التنقيف الجنسي، وأنشطة الوقاية من السمنة، وما إلى ذلك) الاحتياجات المختلفة لذوي الإعاقة (أي إمكانية الوصول إلى الأماكن، وعدم الانتظار في طوابير لساعات، والتغطية الكاملة)؟
- هل توجد مجموعات مساعدة ذاتية لتوفير نظام مساندة اجتماعية؟
- هل يمكن الحصول على خدمات الصحة العقلية؟
- هل هناك بروتوكولات تتعلق بسلامة المرضى ذوي الإعاقة ضد العنف الجنسي والعنف بسبب نوع الجنس والاعتداء الجسدي؟
- هل هناك أي خيارات من شأنها خفض دفع التكاليف الفعلية أو عدم دفعها من جانب ذوي الإعاقة الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف خدمات الرعاية الصحية؟
- هل هناك نماذج بديلة لتقديم الخدمات (أي إعادة التأهيل المجتمعي، والزيارات المنزلية، والعيادات المتنقلة، والخدمات التي تستهدف ذوي الإعاقة)؟
- هل يتم تصنيف بيانات متابعة الرعاية الصحية على أساس الإعاقة؟
- هل المساعدة الطبية وإعادة التأهيل على المدى الطويل متاحة للمرضى بعد العمليات الجراحية لتجنب أو تقليل تدهور الحالة الصحية على المدى الطويل؟
- هل نوعية الرعاية السابقة والحالية وما بعد الولادة كافية لمنع حدوث حالات إعاقة؟
- هل للتغذية السيئة مخاطر محتملة تتمثل في تفشي الإعاقة؟
- هل تُعطى الأولوية في الحصول على العلاج الطبي (أي العلاج المضاد للفيروسات الرجعية) لغير ذوي الإعاقة؟
- هل يؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الغذائية المختلفة لذوي الإعاقة في برامج التغذية؟

## النقل والمواصلات

### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- هل يتم تدريب سائقي الحافلات وسائقي سيارات الأجرة والوكلاء في المحطات وغيرهم من موظفي النقل على تلبية احتياجات الركاب ذوي الإعاقة؟
- هل هناك إلزام بتوفير سبل الوصول إلى البنية التحتية للمواصلات والخدمات العامة (على سبيل المثال، منصات مرتفعة للصعود، وأماكن مخصصة لتثبيت الكراسي المتحركة، وقياس فجوات الأرصفة، وتهيئة بيئة ملائمة للرؤية)؟ وهل تتوفر سبل الوصول إلى الخدمات في جميع مراحل السفر (على سبيل المثال مرافق للمشاة، والمركبات، ومحطات النقل)؟
- هل توجد خدمات نقل ومواصلات خاصة لذوي الإعاقة؟
- هل هناك تقدير للإنفاق الإضافي الذي يتعين على ذوي الإعاقة تحمله للوصول إلى وسائل النقل والمواصلات؟ وهل هناك دعم مالي لتوفير سبل الوصول إلى وسائل النقل والمواصلات؟
- هل يسهل الوصول إلى أماكن الانتظار؟
- هل يمكن الوصول إلى المعلومات (أي معلومات عن الجدول الزمني، وتعطيل الخدمات، والتغييرات في مسار الطرق، وتنبيهات السلامة)؟



- هل يسهل الوصول إلى أماكن عبور المشاة والممرات الخاصة بهم، لا سيما في المناطق المحيطة بالمحطات بصورة مباشرة (أي صيانة الأرصفة بشكل جيد، وسهولة الوصول إلى الممرات العلوية والسفلية على نحو تام، والتخلص من الأخطار من أجل ذوي الإعاقة البصرية، والاهتمام بأنماط المرور والسلوكيات التي تشكل مخاطر)؟
- هل الإجراءات والقواعد التشغيلية لا تساعد ذوي الإعاقة (على سبيل المثال، ضرورة الالتزام بجدول زمني قد يؤدي إلى عدم التوقف عند محطة الحافلات لأحد الركاب ذوي الإعاقة أو عدم استخدام التجهيزات الخاصة بتسهيل الوصول إلى الخدمة؛ واللوائح المتعلقة بازدحام الحافلات)؟
- هل تدابير السلامة على الطرق قوية لمنع الحوادث التي قد تؤدي إلى إصابة الشخص بالإعاقة؟

## المياه

### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- هل يسهل الوصول إلى مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي (على سبيل المثال، حاويات مياه أصغر حجماً، ووجود منحدرات مائلة، وقضبان، وحبال توجيه إلى نقاط المياه؛ ووجود أبواب واسعة للمراحيض ومساحة كبيرة تكفي كرسيًا متحركًا ومقدم الرعاية للمساعدة؛ وأحواض منخفضة لغسل اليدين؛ وقرب نقاط المياه)؟
- هل إمكانية الوصول إلى موارد المياه (بما في ذلك مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة والري) تعتمد على الآخرين وبالتالي تزيد من مخاطر الاستغلال الجنسي والمالي وتدهور الممارسات الصحية وممارسات النظافة العامة؟
- هل توجد تدابير وإجراءات إدارية لضمان توفير سبل الوصول إلى الخدمة (على سبيل المثال، طوابير انتظار منفصلة أو مسارات سريعة) لتقليل أوقات الانتظار أو التقريب بين نقاط التوزيع (على سبيل المثال، من خلال التوعية أو الخدمات التطوعية المجتمعية)؟
- هل تؤخذ في الاعتبار كمية المياه اللازمة لأولئك الذين قد يحتاجون إلى قدر أكبر من المياه (على سبيل المثال، للتعامل مع حالة صحية معينة)؟
- هل هناك تدابير للحماية من العنف الجنسي والعنف بسبب نوع الجنس ضمن تصميم مرافق المياه والصرف الصحي؟
- هل يحتاج أصحاب الإعاقة إلى دفع مبالغ أكبر بشكل غير متناسب من أجل التعديلات الخاصة بالإنشاءات والمعدات المعدلة للوصول إلى موارد المياه؟
- هل الموظفون مؤهلون لإجراء مراجعة لسبل الوصول إلى البنية التحتية وإجراءات السلامة؟

## الحوكمة

### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- هل توجد عوائق في البنى التحتية تضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات الحكومية وعمليات الحوكمة؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي (تعميم الخدمات المالية للجميع)؟ وهل توجد معوقات إدارية تنشأ بسبب سوء فهم عدم قدرة ذوي الإعاقة على مباشرة الأمور المالية الشخصية؟
- هل يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقليل معوقات الوصول إلى الخدمة (أي المواقع المادية التي يتعذر الوصول إليها، والمسافة، وزيادة الخصوصية)؟

## الفقر والإنصاف

### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- هل هناك مخاطر تتمثل في إخفاء ذوي الإعاقة بسبب الوصم بالعار أثناء إجراء تعداد السكان أو المسوح الاستقصائية؟
- هل الأسئلة الخاصة بتعداد السكان أو المسوحات الاستقصائية مناسبة لتفادي العزوف عن الإبلاغ عن الإعاقة؟ وهل تركز الأسئلة على الجوانب العملية والوظيفية وتتجنب المصطلحات التي لا تراعي الاعتبارات الثقافية؟
- هل تتم توعية الموظفين القائمين على عملية الإعداد والموظفين الإداريين لضمان إظهار الاحترام والكرامة وفهم تنوع الإعاقات؟

## الحماية الاجتماعية والعمل

### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- هل يعج القطاع غير الرسمي بذوي الإعاقة؟ وهل هناك عزل مهني قد يؤدي بهم إلى العمل في وظائف منخفضة الأجر أو في بيئات عالية المخاطر؟
- هل توجد فجوة في الأجور بين الأشخاص ذوي الإعاقة وأقرانهم؟ وفي هذا السياق، هل توجد فجوة بين الجنسين؟

- هل يعد نقص مرافق المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية التي يمكن الوصول إليها عائقاً أمام التوظيف؟
- هل تخلق أنظمة الحماية الاجتماعية حافزاً ضاراً للأشخاص ذوي الإعاقة لترك مكان العمل؟
- هل توجد معوقات مادية (على سبيل المثال، محيط العمل، ومكان إجراء المقابلة الشخصية، والفعاليات الاجتماعية، ومتطلبات السفر، ومرافق النظافة والصرف الصحي، ووسائل النقل والمواصلات)؟ وهل المعلومات التي يتم تقديمها يسهل الوصول إليها و/أو هل يتم توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للموظفين؟
- هل هناك تحيزات داخلية و/ أو مفاهيم خاطئة خارجية حول قدرة بعض الأشخاص ذوي الإعاقة على أداء عمل ما؟ وهل يمكن أن ينطبق هذا بشكل خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية (على سبيل المثال، مرضى الفصام)؟
- هل هناك حماية زائدة في قوانين العمل تجعل الموظفين ذوي الإعاقة في وضع غير مناسب (على سبيل المثال، أيام عمل أقصر، وفترات راحة أكثر، وأجازات مدفوعة الأجر لمدد أطول، ومكافآت نهاية خدمة أعلى بغض النظر عن تقييم احتياجاتهم)؟
- هل هناك كوتة (حصصة محددة) بشأن توظيف ذوي الإعاقة؟
- هل توجد فرص عمل ووكالات توظيف تحظى بالحماية تساند تعيين ذوي الإعاقة؟
- هل برامج التوجيه والتدريب المهني الساندة متاحة لذوي الإعاقة؟
- هل يتم توزيع الدعم المادي وصرف مبالغ برامج المساعدة النقدية في مكان يسهل الوصول إليه (أي يمكن الوصول إليه من الناحية المادية دون الانتظار في طوابير طويلة)؟ وهل هناك برامج تواصل وتوعية تستهدف ذوي الإعاقة؟
- هل هناك برامج إعادة تأهيل تدعم العودة إلى العمل بعد الإعاقة؟
- هل المشرفون وموظفو الموارد البشرية مؤهلون لتلبية احتياجات الموظفين ذوي الإعاقة (بما في ذلك توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وضمان الممارسات غير التمييزية)؟
- هل هناك مخاطر تتمثل في إخفاء ذوي الإعاقة بسبب الوصم بالعار أثناء برنامج تسجيل للحصول على المزايا والمنافع و/ أو برنامج لإصدار بطاقات الهوية؟
- هل هناك تحويلات تستهدف ذوي الإعاقة؟ وإن لم يكن هناك مثل هذه التحويلات، فهل يوصى بها/ هل هي ذات جدوى في هذا السياق؟
- هل هناك إجراءات للتسجيل كشخص يعاني من إعاقة؟ وهل الشهادة المعتمدة تشمل أنواعاً مختلفة من الإعاقات؟ وهل هذه الإجراءات ميسورة؟

## الجوانب الاجتماعية والحضرية والريفية والقدرة على المجابهة والصمود

### أسئلة بشأن تحديد النطاق والتقييم لفهم المعوقات

- هل صفارات الإنذار والتحذيرات (على سبيل المثال، أثناء الفيضانات أو الزلازل) مصحوبة بوسائل أخرى لتنبه ذوي الإعاقة السمعية (على سبيل المثال، تنبيهات الرسائل النصية)؟ وهل الإشارات في صيغة لا تسمح لذوي الإعاقة البصرية بالتنقل في محيط جديد؟
- هل توجد معوقات مادية أو مؤسسية أو سلوكية تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية (على سبيل المثال، المخيمات، ونقاط توزيع الغذاء، والملاجئ، والمراحيض، والحمامات، والخيام، والملاجئ المؤقتة للطوارئ)؟
- هل توجد خدمات متخصصة (بما في ذلك الخدمات المجتمعية) لذوي الاحتياجات الخاصة؟
- هل خيارات إعادة التوطين تراعي الاحتياجات المتباينة لذوي الإعاقة (على سبيل المثال، سكن يسهل الوصول إليه ويتيح العيش المستقل، ومراعاة فقدان الشبكات، والقرب من خدمات إعادة التأهيل أو الخدمات الصحية الأخرى، والرعاية المتخصصة للتعامل مع نقل المعدات الطبية؛ وهل ينبغي اتخاذ القرار من جانب الشخص المتضرر بمعاونة مقدمي الرعاية أو بناء على مشورة منهم)؟
- هل يؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الغذائية المختلفة لذوي الإعاقة في برامج الإغاثة التي تقدم مواد غذائية؟
- هل تتضمن قوانين البناء اشتراطات بشأن تيسير سبل الوصول إلى الخدمات والمرافق؟ وهل يتم اتباعها في برامج التخطيط الحضري والأشغال العامة؟
- هل وسائل تقديم المساعدة العينية ملائمة لذوي الإعاقة (على سبيل المثال، وجود مواد كبيرة الحجم وثقيلة الوزن يصعب قيام من يعانون من قيود حركية بحملها)؟
- هل برامج شبكة الأمان الاجتماعي المعنية بالتواصل والتوعية مصممة للوصول إلى ذوي الإعاقة؟